إهداء

إلى روح والدتي الطاهرة يرحمها الله!

إلى أبي العزيز أمد الله في عمره!

إلى كل مَن شجعني على مواصلة مسيرتي العلمية ـ رفيق دربي ـ زوجي وليد،

إلى ولدي العزيزين:(مروان،ومازن)،

إلى أخوتي، إلى أسرة زوجي، محبة، وتقديرًا وعرفانًا...

شكر وتقدير

أشكر الله_ تعالى _ وأحمده، فهو المنعم والمتفضل قبل كل شيء، أشكره أن حقق لي ما أصبو إليه لإتمام هذا العمل المتواضع؛ ليخرج في صورته النهائية.

ولأساتذتي العلماء عظيم الأثر في ذلك؛ لذا أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لأستاذتي الفاضلة للأستاذ الدكتورة / **صفاء أحمد محمد شحاتة.** أستاذ أصول التربية بجامعة عين شمس، التي تفضلت مشكورة بالإشراف على هذه الرسالة، وحرصها على اكتمالها وفي سبيل ذلك أحاطتني بالرعاية والتشجيع والاهتمام، فلم تبخل على بأي مشورة صادقة، وغمرتني من فيض علمها، وعظيم نصحها، ومتابعتها، وتوجيهاتها المستمرة، وإرشاداتها؛ فقد كان لإشرافها المتميز، ورعايتها الفضل في الوصول إلى مستقر هذا العمل، وخروجه بالصورة المنشودة، ومهما كتبت من عباراتٍ وجملٍ فإن كلمات الشكر تظل عاجزةً على إيفاء حقها فجزاها الله عني خير الجزاء، وجعل ذلك في ميزان حسناتها.

وأتوجه بالشكر الوفير للدكتورة / **مروة محمد سمير الموجي .** مدرس أصول التربية بجامعة عين شمس التي كانت لي بمثابة المعلمة والأخت مُذ عرفتها أثناء دراستي للدبلوم الخاص، وعلى كل ما أمدتني به من علم وتوجيهات وفكر حتى ينجز هذا العمل بأفضل شكل ممكن، فلا أستطيع أن أعبر عن مدى اعتزازي بها، فلها مني أسمى آيات الشكر، والامتنان، والتقدير، والله أسالُ أن يحفظها ويبارك في عمرها، وعلمها، وولدها.

كما يسعدني ويشرفني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى عضوي لجنة المناقشة الكريمين:

للأستاذ الدكتور/ **نادية يوسف جمال الدين** . أستاذ أصول التربية بكلية الدراسات العليا للتربية جامعة القاهرة؛ لتفضل سيادتها قبول مناقشة الرسالة على الرغم من كثرة مهامها ومسئولياتها، وإبداء الملاحظات والتعديلات، الأمر الذي يزيد من صقل هذه الدراسة، وهو ما يُعد إثراء وشرفًا عظيمًا لي،فبارك الله لها في علمها وعملها.

وأتوجه بوافر الشكر للأستاذ الدكتور/ **أشرف محرم الجارحي** . أستاذ أصول التربية المساعد بجامعة عين شمس؛ لتفضل سيادته بقبول مناقشة الرسالة، وإثراء خبرات الباحثة بملاحظاته البناءة والمثمرة بإذن الله . وما له من فضل في التحاقي بقسم أصول التربية، والذي لم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته القيمة التي كان لها عظيم الأثر علي نفسي، فجزاه الله عني خير الجزاء.

والشكرُ موصولٌ بخالص مودتي إلى **أسرة قسم أصول التربية** من أساتذة، ومعيدين، وزملائي وزميلاتي الباحثين والباحثات، والعاملين، علي معاونتهم الصادقة لي خلال سنوات الدراسة؛ لإتمامه بهذه الصورة، وأخص بالشكر د/ **أسلام السعيد**، د/ **أفراح الصياد** المدرسين بالقسم.

ولا يفوتني في هذا المقام، إلا أن أتقدم إلى أبي الحبيب، وأخوتي، وزوجي العزيز، وأسرته، بكل الحب والتقدير علي تشجيعهم المستمر لي علي طريق إنجاز هذا العمل.

وفي الختام اللهم إني أسالك السداد والفلاح، وأن يكون عملي هذا خالصًا لوجهك الكريم ومُسخرًا لرفعة شأن بلدنا مصر الحبيبة، وفي ميزان حسناتنا يوم القيامة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،،،

الباحثة

قسم أصول التربية

صفحة العنوان

اسم الباحثة: شيماء حسين محمد أحمد

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس علوم وتربية تخصص علوم بيولوجية وجيولوجيا، كلية التربية– جامعة عين شمس، بتقدير جيد عام 2006.
- الدبلوم المهني في تعليم الكبار، قسم أصول التربية – كلية التربية – جامعة عين شمس، بتقدير ممتاز عام 2014.
- الدبلوم الخاص في تعليم الكبار، قسم أصول التربية – كلية التربية – جامعة عين شمس، بتقدير ممتاز عام 2015.

الدرجة العلمية المتقدم لها: ماجستير في التربية (تخصص أصول التربية)

القسم التابع لها : أصول التربية

الكلية: التربية

الجامعة : عين شمس

سنة التخرج : 2006

سنة المنح :

قسم أصول التربية

رسالة ماجستير

اسم الباحثة : شيماء حسين محمد أحمد

عنوان الرسالة: (تصور مقترح لإطار وطني للمؤهلات العليا التربوية في مصر).

الدرجة العلمية : ماجستير التربية (تخصص أصول التربية)

لجنة الإشراف :

أ.د. صفاء أحمد محمد شحاتة : أستاذ أصول التربية – كلية التربية – جامعة عين شمس.

د. مروة محمد سمير الموجي : مدرس أصول التربية – كلية التربية – جامعة عين شمس.

تاريخ المناقشة : / / 2019

الدراسات العليا

ختم الإجازة	أجيزت الرسالة بتاريخ
/ / 2019	**/ / 2019**
موافقة مجلس الكلية	**موافقة مجلس الجامعة**
/ / 2019	**/ / 2019**

الفصل الأول

أهمية إطار المؤهلات في تحقيق التوجهات العالمية للتعليم العالي في مصر

يستهدف الفصل الحالي، الكشف عن أهمية الإطار الوطني للمؤهلات في تحقيق التوجهات العالمية للتعليم العالي في مصر من حيث إصلاح نظم المؤهلات وتدويلها، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة، وتحسين ضمان الجودة، ويأتي هذا اتساقًا مع ما حددته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة من توجهات عالمية مستقبلية للتعليم العالي، وذات علاقة بالإطار الوطني للمؤهلات تتمثل في تدويل التعليم وتحسين جودته وتوسيع فرصه.

وتناول الفصل ما يلي:

أولًا. التوجهات العالمية الثلاثة في التعليم العالي وعلاقاتها بالإطار.

ثانيًا. عرض لواقع التوجهات الثلاثة في مصر.

ثالثًا. تحديد أهمية الإطار في تحقيق التوجهات العالمية للتعليم العالي المصري.

أولًا. التوجهات العالمية في التعليم العالي وعلاقاتها بإطار المؤهلات:

يعرض الجزء الحالي لثلاثة من التوجهات العالمية المعاصرة المتعلقة بالتعليم العالي، وعلاقاتها بإطار المؤهلات وهي كالتالي:

1. تدويل التعليم العالي والحراك الأكاديمي: يُعد تدويل التعليم العالي هدفًا بالغ الأهمية لسياسات الحكومات، وينظر غالبًا إلى التدويل باعتباره مساهمة في تحسين نوعية التعليم، وفي خلق تنوع في التعليم وتبادل أفضل للموارد التعليمية عبر الحدود بشكلٍ عامٍ، وربما كان الحراك الأكاديمي الخارجي هو النمط الأكثر شيوعًا بين أنماط تدويل التعليم العالي، ومع ذلك يقدم المصطلح أيضًا مزيدًا من الاهتمام للتدويل داخل الدول، فتدويل التعليم العالي يعني تحولاً في حجم التعليم ونطاقه وثقافته بوجه عام، ولذلك تحدد مؤسسات التعليم العالي في هذا الإطار رسالتها والقيم التي تعتنقها بصيغة عالمية، لا صيغة محلية، أو وطنية فحسب. (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة2015،11:10).

هناك اتجاه عالمي نحو تدويل التعليم العالي كاستجابة للعولمة وما فرضته من تحديات على جميع دول العالم، بما في ذلك نظام التعليم العالي المصري، فقد ظهر التوجه نحو تدويل التعليم في معظم دول العالم عندما تبنت منظمة اليونسكو إستراتيجية تدويل التعليم والبحث العلمي منذ عام 1998.(معتز خورشيد، محسن يوسف 2009، 16)

ويُعد تدويل التعليم العالي عملية إدماج البعد الدولي في كل الوظائف الجامعية في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والمقصود بالبعد الدولي، أي أهداف، أو أنشطة، أو خدمات، تؤدي إلى إضافة مظهر كوكبي إلى الوظائف الأساسية للجامعة.(Nancy .J Knight 1994,106)

وتُعد أُطر المؤهلات أدوات هامة في تحقيق المقارنة والشفافية داخل نظام منح المؤهلات في الدولة، وتسهيل حركة الطلاب بين مسارات المؤهلات داخل و خارج الدولة، هذا بجانب أنها أداة تساعد مؤسسات التعليم العالي في تطوير برامجها التعليمية بناءً على مخرجات التعلم مع أهميتها في تحسين الاعتراف بالمؤهلات، وكذلك جميع أشكال التعلم المسبق.(Cedefop2008,119)

2. توسيع فرص التعلم المستمر مدى الحياة: حيث فرضت التطورات في العلوم والتكنولوجيا، وتدويل الأسواق، والطبيعة المتغيرة في وسائل الاعتراف في بيئة العمل التي باتت تتطلب تغييرًا في أنماط

التحضير للعمل متمثلة في المهارات عالية المستوى، ومهارات بنى معرفية لدى القوى العاملة؛ مما أدى إلى البحث عن وسائل للإصلاح الشامل والابتكار في منظومة التعليم والتدريب على مستوى العالم، كي يبقى الأفراد أطول فترة ممكنة في التعليم؛ لاكتساب الخبرات في مختلف السياقات الثقافية والعملية، لذا فقد كان تركيز الحكومات، وأرباب العمل في السنوات الأخيرة بشكلٍ متزايدٍ على قدرة خريجي التعليم العالي للحصول على فرص للعمل، وعلى المهارات التي يمتلكونها لمباشرة الأعمال الحرة، ولم تكن القدرة للحصول علي وظائف في أسواق العمل بشكلٍ تقليدياً اعتبارًا مؤثرًا في مجال التعليم العالي، ولكن التسابق علي زيادة الإنتاجية، والنمو الاقتصادي، والتنافس في الأسواق العالمية؛ دفعت كلها بالأعمال والمشاريع التجارية إلى الانخراط بشكلٍ متزايدٍ في التعليم العالي؛ من أجل تحسين فرص حصول خريجي التعليم العالي على فرص العمل، وتعزيز مهاراتهم في مجال إقامة المشاريع التجارية، كما يشكل القلق المتزايدٍ من مستويات البطالة بين خريجي الجامعات عاملاً محفزًا على التوجه المهني للتعليم العالي، وعلى تعزيز الروابط بين الجامعات وأرباب العمل.(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة2015،11:10).

ومن أهم ما يميز الأُطر الوطنية للمؤهلات، أنها ذات أهمية على نطاق واسع في دعم الاستراتيجيات الوطنية للتعلم مدى الحياة، ولاسيما عن طريق الانفتاح على المؤهلات الممنوحة في سياقات التعلم غير النظامي، ومن خلال تعزيز التحقق من التعليم غير الرسمي، والحد من الحواجز التي تحول دون التقدم في التعليم والتدريب والتعلم، فإن المنظور الشامل للأُطر الشاملة أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التعلم مدى الحياة، فالأهداف المشتركة التي حددتها دول الاتحاد الأوروبي لأُطرها الوطنية للمؤهلات تتمثل في:(Cedefop2015,13)

- زيادة الشفافية الدولية في التعليم والتدريب، والمساعدة في المقارنة ونقل المؤهلات.
- زيادة شفافية نظم المؤهلات الوطنية.
- تعزيز التعلم مدى الحياة.
- تعزيز التحول نحو استخدام نهج التعلم القائم على النتائج في جميع مراحل التعليم والتدريب.
- تحسين قدرة أنظمة التعليم والتدريب على النفاذ لنقل نقاط الأرصدة التعليمية والتقدم.
- التحقق من صحة التعلم غير الرسمي.
- تحسين اتساق المؤهلات.
- توفير نقطة مرجعية لضمان الجودة.
- تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة، وإقامة روابط أوثق مع سوق العمل.

فالتعلم مدى الحياة يُعد منظومة كبيرة تتضمن التعليم الرسمي، وغير الرسمي، فهو يتطلب توفير كافة الآليات والإجراءات لتحقيقه؛ من أجل أن تجعل منه حقًا سهل المنال للأفراد مع تلبية احتياجاتهم، وتجعل منه أيضًا موردًا ومصدرًا مهما للمجتمع لإعداد وتكوين كوادر بشرية مدربة تسهم في عمليات تنميته المستدامة.(صفاء أحمد شحاتة2016،17)

ومن منظور أوسع، تتطلع الدول بشكلٍ متزايدٍ نحو الدول التي لديها ممارسات جيدة في تطوير نظم المؤهلات، فهناك الآن وعيٌ أكبر بالحاجة إلى المؤهلات التي تتمتع أنظمتها بمصداقية دولية عالية، حيث تقبل الحكومات أن تلعب المؤهلات دورًا في تيسيرها، وتنمية القدرة التنافسية، والنمو الاقتصادي بها، وفي الوقت نفسه، الشركات الدولية، والمنظمات الدولية بما في ذلك أصحاب المؤهلات الدولية يطلبون بصورة

متزايدةٍ شفافية النظم الوطنية حتى يتسنى لهم ذلك، كذلك يمكن تيسير الأعمال التجارية الدولية من خلال توظيف الموظفين ذوي المؤهلات المطلوبة، ولكن قد أدت هذه الضغوط على المعايير الدولية إلى وضع أطر دولية؛ لضمان جودة شبكات عمليات الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية وتقييمها، وفي كثير من الأحيان يتم تصميم هذه الأُطر للتعليم العالي، أو يتم تكييفها للبيئات المهنية وبعضها تم تصميمه خصيصًا للتعليم، والتدريب التقني والمهني.

3. ضمان جودة نظام التعليم العالي: تركز مؤسسات التعليم العالي العالمية بشكلٍ متزايدٍ في الوقت الراهن علي الجودة وضمان الجودة، حيث فرض النمو السريع في عدد الطلاب، وفي مؤسسات التعليم العالي ضغوطًا على نوعية التعليم المُقدَم، وثمة اتجاه جديد نحو تدويل ضمان الجودة، ونظرًا لأن تلك القضية كانت تكتسي طابعًا وطنيًا بشكلٍ رئيس حتى وقت قريب، يرى عددٌ متزايدٌ من الجهات المعنية إمكانات ضخمة لتحسين الجودة من خلال تدويل ضمان الجودة، ويتصل بذلك الانتشار الحالي لأُطر المؤهلات الوطنية ووضع أُطر إقليمية للمؤهلات، أو مهارات أخرى خارج نطاق مؤهلات التعليم العالي، باعتبارها بنودًا في خطة لضمان الجودة، وتتوفر للنظام الشامل لأُطر المؤهلات الوطنية والإقليمية فرصة لتيسير الاعتراف بالمؤهلات عبر الحدود.(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة2015،11:10).

لا يزال التحدي الرئيس الذي تواجهه نظم التعليم العالمية هو الحاجة إلى وجود نظام حقيقي لنشر ثقافة التعلم مدى الحياة، والتي تدعم قيم الاعتراف بكل نشاط تعليمي سواء كان الرسمي، أو غير الرسمي، حيث ينبغي للتعلم مدى الحياة أن يُلبي الحاجة لخلق مسارات وظيفية جديدة وفرص ثانية للأفراد؛ للحصول على مؤهلات أعلى، الأمر الذي يستلزم وجود آليات لضمان الجودة كي يقوم التعلم مدى الحياة بتحقيق أهدافه المرجوة، حيث ينبغي لآليات ضمان جودة التعليم أن تدعم التعلم مدى الحياة، وتوفر الشفافية والاعتراف، وتحسين التكيف مع التعليم غير التقليدي، والمتعلمين، وتشجيع بناء الجسور مع أنواع التعليم الأخرى واشتراك أرباب العمل في تصوراتهم حول المؤهلات المتاحة، والمهارات المطلوبة لسوق العمل.(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة2015،11:10)

فمؤشرات الجودة الوطنية من خلال مخرجات التعلم تؤثر على نهج التقييم، فاتباع نهج نتائج التعليم والتعلم يدفع الدول إلى تطوير واستخدام أساليب تقييم أكثر ملاءمة، ليس فقط، من أجل التحقق من التعلم غير الرسمي، ولكنها تؤثر على التقييم النهائي في التعلم الرسمي.

لذا بدأت الهيئات المعنية بالتقويم المؤسسي، والاعتماد الأكاديمي، وضمان الجودة، بالتفكير في آلية يمكنها ضمان توافر تلك الخصائص لدى الخريجين، وهى ماعُرفت الآن بمصطلح إطار المؤهلات، فهو يُعد جزءًا لا يتجزأ من نظم ضمان الجودة، حيث يمكن اعتباره نقطة مرجعية خارجية لمؤسسات التعليم والتدريب، التي توفر الأساس لضمان الجودة سواء للتقييم الذاتي من قِبل المؤسسات الفردية، والمراجعة من قِبل الوكالات الخارجية، ففي دولة ليتوانيا . على سبيل المثال . ينظر إلى إطار المؤهلات باعتباره ضروريًا لضمان اتباع نهج منتظم في تصميم المؤهلات، وتقديمها، ومنحها، والذي يعتبر بدوره ضروريًا لضمان الجودة بفعالية، كما يفترض في معظم الدول أن الصلة بين أُطر المؤهلات وضمان الجودة. هي من خلال الهيئات التنظيمية، التي سوف تتحقق من مدى توفير مجموعة محددة من المعايير؛ لذا يرتبط ذلك بتغيير أسلوب التقييم، وإصدار الشهادات، والآليات والأنظمة التنظيمية الأخرى. (International Labour Organization(ILO) 2010)

ويمكن تحديد عملية ضمان الجودة في مجموعة من النقاط:(Mike Coles2013,5)

- المنتج من خلال اعتماد معايير، والإنجاز كمعايير التعليم أو الكفاءة، والتصديق على المؤهل.
- مقدمو التعليم والتدريب من خلال عمليات التسجيل القائمة على معلومات عن البنية التحتية، والنزاهة المالية والصحة، ومؤهلات العاملين وخبراتهم، ونظم الإدارة، وأنظمة التسليم، وأنظمة دعم الطلاب.
- مراقبة وتدقيق عمليات ونتائج مقدم الخدمة، بما في ذلك تعليم الطلاب، متطلبات التوظيف، ومستويات رضا كل من الطلاب، والمستخدمين.
- تزويد أو توسيع نظام تقييم الجودة بما في ذلك تقييمات الوكالات الخارجية.
- توفير المعلومات العامة عن أداء مقدمي الخدمات مثل: البرنامج، والعناصر المكملة للبرنامج، رضا العميل (الطلاب وأصحاب العمل).

بناءً على ماسبق، يمكن تقسيم المؤسسات المعنية بتنفيذ عمليات ضمان الجودة إلى:
(Mike Coles Ltd,2013,6)

- وكالات الاعتماد: وهذه الوكالات قد تكون واحدة أو متعددة مثل: (هيئات وضع المعايير، أو وكالة وطنية ، أو وكالة على نطاق المنظومة).
- وكالات التسجيل والمراقبة: وهى المسئولة عن تسجيل مقدمي الخدمات والمراجعة والتقييم.
- وكالات المؤهلات والجهات المانحة: وتشمل الهيئات الوطنية، والسلطات التي لديها سلطة الاعتماد وضمان جودة المؤهلات.
- هيئات الترخيص والهيئات المهنية: مثل الهيئات الصناعية، أو المهنية.
- وكالات الاعتماد الذاتي أو مقدمي الخدمات: التي لديها حق الاعتماد من خلال التشريعات، أو من خلال التفويض من جهة أخرى.
- وكالات الجودة الخارجية : كتلك المسئولة عن معايير الأيزو.

ومع تعدد وتنوع الوكالات، وتوازن المسئوليات التي تقع على عاتق هذه الوكالات، فضلًا عن الآليات المستخدمة للقيام بالوظائف المذكورة مرهونة بالخصائص والسياقات الخاصة لنظم التعليم والتدريب في كل دولة، وباختلاف نظم التعليم والتدريب القطرية، فمن المتوقع أن يكون سببًا في تضارب العمل فيما بينها؛ لذا كان من الضروري البحث عن آلية لتنظيم العمل فيما بينهت؛ من أجل تحقيق جودة المؤهلات القائمة، ثم الاعتراف بالمؤهلات داخل البلاد وخارجها، والتي تتمثل في الأُطر الوطنية للمؤهلات.

ثانيا. واقع التعليم العالي في مصر فيما يتعلق بالتوجهات العالمية ذات العلاقة بالأُطر الوطنية:

سوف يتناول الجزء الحالي، بعض ملامح واقع التعليم العالي فيما يتعلق بالثلاثة توجهات السابق عرضها كما يلي:

1. **تدويل التعليم العالي في مصر:** لقد ظلت مؤسسات التعليم العالي في مصر تشارك لمدة طويلة في طائفة من المساعي الدولية، إلا أن تقرير البنك الدولي الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي أشار إلى أن جهود التدويل المبذولة داخل التعليم العالي المصري لا تزال هامشية، مقارنة بالاتجاه العالمي السائد نحو التدويل، كما أنها متفاوتة جدًا وفقًا لأنواع المؤسسات التي تقدمها، وأرجع التقرير ذلك، إلى غياب رؤية استراتيجية واضحة لتطوير القدرة المؤسسية للتعليم العالي المصري بما يتلاءم مع متطلبات التدويل مستقبلاً.(منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي 2010، 203:205)

هناك مجموعة من الأسباب التي تعزى إليها محدودية نظام التعليم العالي المصري الحالي في المشاركة في عمليات تدويل التعليم وهي:(صفاء أحمد شحاتة، 2016،6:2)

- لا توجد سياسة وآليات وطنية يتم بمقتضاها تنظيم المؤهلات العلمية المتُضمنة في نظام التعليم والتدريب تجمع كافة القطاعات التعليمية والتدريبية في إطار وطني شامل للمؤهلات العلمية، ويترتب على ذلك، عدم ضمان أن مخرجات المؤهلات تتسم بالترابط والاتساق على المستوى الوطني، وأنها مستمرة في دعم الروابط والمسارات المرنة لنظام المؤهلات، وفى الوقت ذاته أنها تتيح فرص مقارنة وحراك المؤهلات على المستويين الوطني والدولي.
- لا توجد سياسة لدعم وتعزيز الحراك الوطني والدولي للخريجين والعمالة، وذلك من خلال الاعتراف المتزايد بقيمة المؤهلات العلمية، وقابليتها للمضاهاة مع المؤهلات الدولية المناظرة.
- لا توجد سياسة لتحقيق التدويل للمؤهلات من خلال إمكانية مضاهاته بالأطر الأخرى للمؤهلات.

والإطار الوطني للمؤهلات يُعد وثيقة ضغط سياسية على الجهات المسئولة عن التعليم في الدولة للالتزام بما جاء بها من توصيف للمؤهل، فتحديد نواتج التعلم المرغوبة من المؤهل التعليمي بدلًا من تحديد المحتوى الذي يجب تعلمه خلال هذا المؤهل سوف يغير المناهج الدراسية، وطرق التدريس، والتقويم، وتطوير أنظمة مراقبة الجودة الشاملة؛ مما يؤدى إلى الحصول على قدرٍ كبيرٍ من الثقة الدولية، والمصداقية القطاعية في إمكانيات المؤهلات الوطنية.(صفاء أحمد شحاتة2016،10)

2. **التعلم المستمر مدى الحياة في مصر:**

يوفر النظام المصري للتعليم العام والتعليم والتدريب المهني تعليمًا مشتركًا بالمرحلة الأساسية، التي تدوم(9) سنوات مع وجود عدد من التلاميذ يتم توجيههم إلى الإعدادي التقني، بدايةً من السنة الأولى من المرحلة الإعدادية، وتتعدد المسارات بالمرحلة الثانوية بالنظام، حيث يوجد به: (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم2012،55)

- مسار التعليم الثانوي العام ويدوم ثلاث سنوات، ويُمكِّن من الالتحاق بالتعليم العالي.
- مسار التعليم الثانوي التقني نظام خمس سنوات ويُمكِّن من الالتحاق بسوق العمل، أو التعليم العالي.
- مسار التعليم الثانوي التقني نظام ثلاث سنوات.
- مسار التدريب المهني نظام السنتين.

ويعد نقل الطلاب من مساري: التعليم العام والتعليم المهني/الفنى بالتعليم الثانوى إلى التعليم العالى بالجامعات والمعاهد... وغيرهما من مؤسسات التعليم العالي واحدًا من أكبر التحديات التي يواجهها إصلاح التعليم في مصر، فالغالبية العظمى من الطلاب المتوجهين نحو الكليات التكنولوجية تأتى من طلاب مسار التعليم الثانوي العام، الذين لم يقِبلوا في الجامعة، وبالتالي، فإن طلاب النظام الفرعي للتعليم الفني والتدريب المهنى يخرجون عن مسارهم فى واقع الأمر، ويصطدمون بانقطاع الطريق المؤدي إلى آفاق مواصلة التعليم، فقضية الانتقال من التعليم الثانوى إلى التعليم الجامعي تثير الكثير من المخاوف؛ بسبب الاعتماد الكامل على امتحانات إتمام المرحلة الثانوية، كأساسٍ وحيدٍ للقبول في التعليم العالي، فمنظومة التعليم الفني والتدريب المهني يعاني من خطر مزدوج، حيث إنه يعاني من انخفاض المكانة وضعف التمويل، ورداءة النوعية، فنحن في حاجة إلى نظام يعمل على رفع مكانة وجودة التعليم الفني والتدريب المهني وتوفير مايحفز على زيادة أعداد الطلاب للمشاركة فيه، ويعمل على إصلاح ضعف

الروابط مع قطاعي الأعمال والصناعة، وجمود برامج التعليم والتدريب، والافتقار إلى الربط بين التعليم الثانوي والمهني والجامعي.(البنك الدولى ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي2010، 21)

ومن أهم المشكلات التي تواجه جهود إصلاح وتطوير منظومة التعليم العام، والتعليم الفني والتدريب المهني في مصر: (مركز المعلومات ودعم القرار2006، 19: 20)

- **المشكلات المؤسسية:** وجود الإطار المؤسسي المتضخم أحد أبرز المشكلات التى تحول دون تعظيم مردود هذه الجهود، حيث يوجد أكثر من(22) وزارة وهيئة مسئولة بشكلٍ أو بآخر في مجال التعليم والتدريب المهنى في البلاد، وهو الأمر الذي من شأنه خلق قدرٍ كبيرٍ من الازدواجية، خاصةً في ظل محدودية التنسيق والترابط في بعض الأحيان.
- **غياب خطة قومية واضحة للتدريب في مصر:** حيث تعاني عملية التدريب والتشغيل من غياب التخطيط؛ مما أدى إلى عدم وجود معرفة حقيقية بالاحتياجات التدريبية، وغياب خطة مركزية واضحة المعالم للتدريب والتعليم الفني في مصر، أسهم ذلك في خلق فجوة بين الطلب، والعرض في سوق العمل.
- **عدم توافر نظام معلومات** (قاعدة بيانات عن سوق العمل)**:** فتوافر مثل هذا النظام للمعلومات من شأنه العمل على خلق مزيد من التوافق بين جانبى العرض، والطلب في سوق العمل.
- **غياب آليات التوجيه المهني:** حيث يتسم نظام التعليم الفني بمصر بغياب آليات لتوجيه وإرشاد الطلاب وتعريفهم بأنواع التعليم المختلفة والفروق بينها، ومزاياه ومجالات العمل المتاحة مستقبلًا لكل منها.
- **غياب آلية للتقييم والمتابعة:** لمعرفة مدى الاستفادة من العملية التدريبية، وهو الأمر الذي ساهم فى عدم تطوير عملية التدريب.
- **عدم توافر آليات:** لتحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين في القطاع غير الرسمي.

ومازال التعلم المستمر مدى الحياة يعاني من بعض القصور، وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب ومنها:(صفاء أحمد شحاتة2016، 6:4)

- لا توجد سياسة لدعم أهداف التعلم مدى الحياة، من خلال إتاحة فرص للأفراد للتقدم في التعليم والتدريب ومواصلتهما، وكذلك الاعتراف للأفراد بخبراتهم التعليمية السابقة.
- عدم وجود وثيقة وطنية للقطاعات التعليمية المختلفة تحدد مخرجات التعلم الخاص بمؤهل ما، وخصائصها، ومستوياتها، ومتطلبات تحققها.
- لا توجد هيئة متخصصة في مصر تستهدف الحكم على مدى تحقيق نواتج التعلم لمؤهل ما مع معايير التصنيف والتوصيف المهني، ويرتبط بتلك النقطة، عدم وضوح الخيارات المهنية للخريجين من مؤهل معين، أو طبيعة الأدوار المتوقع أن يقوم بها بعد التخرج في سوق العمل.
- عدم وضوح معنى البرنامج التعليمي، فالكثير من كليات التربية تتضمن برامج كثيرة تمنح مؤهل دكتوراه الفلسفة في التربية بشكلٍ قد يصل إلى درجة الإخلال بنواتج التعلم المستهدفة، من كل برنامج، وفكرة وحدة المعرفة؛ مما يترتب عليه الكثير من التكرار، والتداخل بين تلك البرامج.
- عدم وضوح مسارات الانتقال بين المؤهلات لتوسيع دائرة الخيارات المهنية، فأحيانًا ما ينهي الطالب مؤهلًا ويريد أن يعمل في سياق مهني مختلف فلا يدري ما الطريق لذلك!
- عدم وضوح فكرة التنظيم والسماح للانتقال الأفقي والرأسي في نظام التعليم والتدريب، وضبابية نظام التجسر بين المؤهلات.

2. واقع ضمان جودة التعليم العالي في مصر

تشير العديد من الدراسات والتقارير الرسمية إلى أن مخرجات مؤسسات التعليم العالي لاتحقق المتوقع منها لبناء قدرة تنافسية بين نظائرها الإقليمية والعالمية، فلم تحظ المؤسسات الجامعية المصرية بأى ترتيب فى التصنيفات العالمية، ولاتستطيع المؤسسات الجامعية إتاحة فرص التعليم للراغبين، وإنما تحقق مستوى ضعيفًا ومحدودًا من رضا أصحاب الأعمال عن مستوى الخريجين، فهناك عدد من الإشكاليات التي تجعل مستوى جودة مخرجات التعليم الجامعى غير مُرضٍ سواء للخريج، أو لسوق العمل، أو لمتطلبات مجالات التنمية المتنوعة، مما يؤكد ضرورة وحتمية التغيير، لأن هذا المستوى لايمكن أن يحقق للمتعلم وللمجتمع القدرة على البقاء والتنافس والتميز فى عالم متغير.

ومن الإشكاليات الكبرى المؤثرة علي جودة مخرجات التعليم العالي؛ سياسات تصميم البرامج التعليمية، فعدم وجود سياسات قومية عامة لتصميم البرامج والمقررات التعليمية تعتمد على سياسات الدولة التنموية والتعليمية أدى إلى بقاء الأمر محض اجتهاد من أعضاء هيئة التدريس في وضع أسماء البرامج التعليمية(أهدافها ومحتواها)، مما يمثل في النهاية تباينًا واضحًا وكبيرًا في مخرجات المؤسسات ذات التخصص الواحد, ومن النتائج السلبية التي قد تنتج عن تلك الإشكاليات:

- ضعف الملاءمة بين البرامج التعليمية ومتطلبات واحتياجات سوق العمل، حيث لاتتصف برامجها التعليمية بالمرونة الكافية على النحو الذي يسمح لها بالاستجابة إلى التغيير، وإلى متطلبات خطط التنمية المحلية والقومية، الأمر الذي قد يتبعه عدم استحداث برامج أو مقررات دراسية جديدة أوإجراء تعديلات في البرامج التعليمية الحالية.(البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2010، 216).
- على الرغم من ظهور فكرة التطوير القائم على المعايير وتَبني مؤسسات التعليم الجامعي معايير أكاديمية قياسية قومية صادرة عن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، إلا أن ما تتضمنه البرامج التعليمية من أهداف ونواتج تعلم لايتسق وما يقدم من محتوى تعليمي، وأساليب تعليم وتعلم، وتقويم؛ مما يمثل تحذيرًا قويًا من احتمالية عدم تحقق أهداف البرامج التعليمية.(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد،2011، 22)

كما تشير نتائج المراجعات الخارجية لزيارات الاعتماد، والزيارات الاستطلاعية لعدد كبير من المؤسسات الجامعية إلى مايلي (من واقع فعلى للأداء الأكاديمي والبحثي والمجتمعي): (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد26:21,2011)

- تحاول مؤسسات التعليم العالي نشر ثقافة الجودة، وتساعدها جاهدة في هذا الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد من خلال مواقعها وبرامجها الإلكترونية التفاعلية، ومن خلال الدورات والندوات والمؤتمرات المختلفة، إلا أن مؤسسات التعليم العالي مازالت تعانى من إحجام العاملين فيها– وبخاصة أعضاء هيئة التدريس– من المشاركة الفعالة في تلبية متطلبات تحقيق الجودة والتميز، والتي يجب أن تنعكس على فعالية العملية التعليمية داخل القاعة التدريسية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، لا توجد مشاركة حقيقية من قِبل المتعلمين في تحقيق الجودة، الأمر الذي يؤدي إلى نوع من عدم التواصل بين المؤسسة والمتعلم باعتباره المستفيد الأول المباشر.
- من الواضح في كثير من المؤسسات أنها تحاول أن تسعى إلى بناء قدرة مؤسسية مناسبة، من حيث: المباني، والمعامل، والوحدات الإدارية، والهيكل التنظيمي، إلا أنها لم تبدأ في التركيز على أهم

عناصر الجودة وعواملها الحاكمة، وهى معايير التعليم والتعلم، فمازالت البرامج التعليمية ومقرراتها وأساليب التعليم والتعلم والتقويم كل هذا يحتاج إلى تغييرات جوهرية تنعكس نتائجها على مواصفات الخريج في تلك المؤسسات.

- بدأت بعض الكليات في تعزيز عمليات التعليم والتعلم والتقويم، باستخدام التطبيقات التكنولوجية الحديثة؛ للاستفادة من مميزاتها الكثيرة في التغلب على مشكلات التعليم التقليدية، وتنمية دافعية المتعلمين ومراعاة الفروق الفردية بينهم، إلا أن الممارسات الفعلية ما زالت قيد البداية والتجريب، واقتصر بعضها على تقديم محتوى إلكتروني يرفع على المؤسسات، لكنه لم يصل لدرجة إحداث النقلة التي نتوقعها من التكنولوجيا، أو من أنماط التعليم المختلفة.
- ما زال يغلب على أداء مؤسسات التعليم العالي الشكلية في العمل دون الاهتمام بالمضمون، والمحتوى والقيمة المضافة من العمل ذاته، والدليل على ذلك ما اتضح من خلال تحليل الوثائق أن مؤسسات التعليم العالي لم تتبع الخطوات المنهجية في تضمين المعايير المرجعية، والتحقق من أن جميع عناصر البرنامج التعليمي تحققها، يمكن الإشارة –أيضًا– إلى أن التضارب في التوصيفات المختلفة، وعدم تكاملها لتحقيق المعايير يمكن تفسيره؛ بأن أعضاء هيئة التدريس لم يعملوا معًا ضمن فريق لتوصيف برامجهم، ومقرراتهم، وإنما حدث ذلك بطُرق فردية منفصلة وفقًا لاجتهاد، ورؤية كل عضو، وليس بناءً على رؤية المؤسسة ككل.
- عدم اهتمام أغلب البرامج بتنمية مهارات العمل والتوظيف سواء العامة، أو المتخصصة، المؤهلة لمهنة معينة ضمن نواتج التعلم المستهدفة، وإنما تعتمد على عدد من المهارات المتشابهة والمحدودة والعامة، ومنها العمل الجماعي، واستخدام التكنولوجيا، وإدارة الوقت والتواصل.
- لم يلاحظ على البرامج التعليمية في مؤسسات التعليم العالي اعتمادها على التوجهات الحديثة في التعليم والتعلم، مثل تبني مدخل التعليم والتعلم، وليس التدريس، أو التطوير القائم على المعايير، وكذا التعليم القائم على مهارات البحث، والاستقصاء، والتفكير، أو تبني ريادة الأعمال؛ لربط البرامج بسوق العمل، علاوة على إدراج مهارات التوظيف والعمل العامة ضمن البرامج التعليمية، بالإضافة إلى تعزيز التعليم والتعلم باستخدام التكنولوجيا المناسبة والفاعلة، وكذا استخدام مداخل ونماذج القيمة المضافة في تقويم المتعلمين من ناحية، وفي تقويم المؤسسة التعليمية من ناحية أخرى.

ثالثا. تحديد أهمية الإطار في تحقيق التوجهات العالمية للتعليم العالي المصري:

سوف يناقش الجزء الحالي، دور إطار المؤهلات في تحقيق تدويل التعليم، وتعزيز فرص التعليم العالي وضمان جودة التعليم.

1.أهمية الإطار في تحقيق مقومات عملية تدويل التعليم العالي:

تتنوع المقومات الأساسية التي تمثل جوهر أي عملية لتدويل التعليم العالي، فالمقوم الأول يتمثل في الاعتراف والاعتماد الأكاديمي المتبادل عبر الحدود للبرامج، والدرجات العلمية، بين المؤسسات الأكاديمية مختلفة الجنسيات، فمفهوم الاعتراف يُعد أكثر إشكالية لأنه تعريف متعدد الأبعاد، كي يكون مفيدًا لابد أن يشمل هذه الأبعاد المختلفة، والتي منها:(James Keevy, Borhene Chakroun & Arjen Deij 2010,6)

- تعرف المهارات التي اكتسبها الشخص حيث تكون سهلة التعرف (واضحة أو شفافة) على مستخدمي المؤهلات: (مقدمي التعليم، أصحاب العمل، الشخص الذي حقق التأهيل نفسه).

- الاعتراف بالمؤهلات على أنها ذات قيمة حقيقية من أجل (الدخول إلى سوق العمل، أو التقدم الأكاديمي أو المهني).
- تسهيل عملية استخدام المؤهلات والثقة عندما يغير الشخص وظيفته، أو يقرر الهجرة إلى منطقة، أو بلد آخر (قابلية التنقل).

وبناءً على ذلك، فإن عملية الاعتراف تشير في السياق العام إلى منح صفة رسمية إلى المهارات والكفاءات(مخرجات التعلم)، لكي يتم منح التأهيل، فالاعتراف هو الوعي بالمؤهل، أو تحقيق الشفافية، أو تكوين مفهوم واضح عن المؤهل لدى كل من: الخريج حامل المؤهل، المؤسسات، أصحاب الأعمال، وكذلك يكون داخل الدولة أو من دولة لأخرى.(Ulicna,D.et al 2011,50)

وقد تُسمى عملية الاعتراف بالقابلية، وذلك عند قياس قيمة المؤهل في سوق العمل، أو في التقدم والتحول الأكاديمي، فيكون المؤهل موثوقًا به ومقبولًا عندما يتغير صاحب العمل، أو عندما يتم نقل المؤهل من دولة لدولة أخرى.

وفي ضوء الاتجاه المتزايد لعمليات الاعتراف بالمؤهلات من أجل تفعيل عملية التدويل؛ هناك تطورات وطنية في منظومات التأهيل داخل الدول، ومن ضمن هذه التطورات تطوير أُطر المؤهلات؛ بهدف تحسين الشفافية، والاعتراف بالمؤهلات عبر الدول على أن يكون ذلك بالرجوع إلى أُطر المؤهلات الوطنية، التي تشكل آلية عملية مهمة لتحسين الشفافية والقابلية، وتسهيل عملية فهم المؤهل وقراءته.

إن الدور الرئيس للإطار الوطني للمؤهلات هو تعزيز المقارنة الدولية للمؤهلات، فنجد في الكثير من الدول التي قامت بوضع إطار وطني للمؤهلات ربط مستويات الإطار الخاص بها بالإطار الأوروبي للمؤهلات بطريقة أكثر شفافية، وجديرة بالثقة؛ مما يسهل عملية المقارنة، ومن ثم عملية الاعتراف بالمؤهلات.(Ulicna,D.et al 2011,13:14)

تشير إحدى الدراسات إلى إمكانات وحدود أُطر المؤهلات لتحسين الاعتراف والتي منها ما يلي (Ulicna,D.et al 2011,7):

- تُعطي الأطر الوطنية للمؤهلات معلومات حول مستوى التأهيل، ويُعد ذلك بعدًا مهمًا لفهم المؤهلات، فالمستوى يمثل جوانب عديدة ومهمة في عملية الاعتراف بالمؤهلات، فهو ليس فقط لفهم المؤهل، ولكن تُعد مستويات الإطار الوطني للمؤهلات الخطوة الأولى في تقييم المؤهلات الخارجية، وذلك بصفة خاصة للاعتراف الرسمي.
- يمكن لأُطر المؤهلات توضيح المعلومات حول الأبعاد الفنية الأخرى الخاصة بالمؤهلات، على سبيل المثال، عبء العمل، مخرجات التعلم، نوع التأهيل، فأبعاد التقنية هذه تمثل جانبًا مُهمًا في عملية الاعتراف الرسمي من قِبل أرباب العمل.
- عملية تنفيذ أُطر المؤهلات على نطاق واسع سوف تستغرق كثيرًا من الوقت، ولكن اتساع نطاق التنفيذ هذا يمثل شرطًا للتنفيذ من أجل الاعتراف بالمؤهلات.
- يمكن أن تلعب أُطر المؤهلات دورًا قويًا في تخفيف عبء تحقيق الاتساق في استراتيجيات الاعتراف، حيث تبدو الرغبة القوية في ضمان إجراء استراتيجيات الاعتراف الرسمية من قِبل هيئات معينة متماسكة مع إجراءات واضحة وشفافة، ووجود تسهيلات؛ لاستئناف قرارات الاعتراف كما في الدانمارك أو أيرلندا، بينما في أستراليا هذه الإجراءات كانت مرتبطة بقوة بعمليات الهجرة.

- استمرار نمو الطلب على الاعتراف بالتعليم الرسمي، وغير الرسمي، وكذلك المؤهلات الأجنبية (بسبب تزايد حركة تنقل الطلبة والعمال) الأمر الذي يتعلق بمجموعة متنوعة من أنظمة المؤهلات وأنواع ومجالات الدراسة، كل هذا يتطلب أدوات منهجية (مثل الأُطر) كي تتم عملية الاعتراف.
- احتمالية وضع الدول مزيد من الروابط القوية بين الاعتراف بالمؤهلات وقواعدها للهجرة، فيزداد طلب الاعتراف بالمؤهلات، الأمر الذي يستدعي وجود وسيلة أكثر شفافية لعملية الاعتراف (مثل الأُطر).
- زيادة الطلب للمؤهلات الأجنبية تجلب مزيدًا من الألفة مع المؤهلات الخارجية؛ فيؤدي ذلك لتنمية قواعد البيانات الدولية للمقارنة بين المؤهلات، وتصبح الإجراءات المفصلة للاعتراف بالمؤهلات أقل استخدامًا.
- سوف تقوم الأُطر بتوضيح العلاقات الداخلية بين المؤهلات، والتي سيكون لها تأثير إيجابي على طريقة تمثيل المؤهلات في أي نظام خارجي محدد.
- ترتبط أُطر المؤهلات بشكل وثيق بوجود قواعد بيانات، أو سجلات المؤهلات ويُعد ذلك أدوات مفيدة للاعتراف بالتأهيل، حيث أنها توفر معلومات موجزة عن الجوانب المختلفة للتأهيل مثل مضمون التأهيل، المهنة التي تكون في انتظار صاحب المؤهل بعد التأهيل، وفى الحقيقة يكون ذلك اعترافًا بالتأهيل على المستوى الوطني.
- تكون أُطر المؤهلات أداة فاعلة من أدوات الاعتراف بالتأهيل، وذلك بالتواصل بين أصحاب العمل، ومؤسسات التعليم العالي، ومدى وعيهم وفهمهم بفائدة أُطر المؤهلات.
- هناك حاجة إلى توفير المعلومات عن إمكانات الاعتراف بالمؤهلات، والفرص المتاحة للأفراد أصحاب المؤهل، ولن يتحقق ذلك من خلال أُطر المؤهلات وحدها، فسوء فهم الدور العام لمستويات الإطار الوطني للمؤهلات خطر من مخاطر تنفيذ الإطار.
- تُوفر أُطر المؤهلات معلومات حول المهنة، التي يمكن أن يقوم بها الفرد بعد التأهيل في دولته، أو في دولة أخرى، وتعتبر عنصرًا مهمًا للاعتراف، حيث إنها تعكس جزءًا من مخرجات التعلم المستخدمة، أو أنها تُوفر قواعد البيانات والسجلات التي ترتكز عليها، فكان لابد من وجود صلة بين معلومات الإطار، ونظم معلومات سوق العمل.
- غالبًا ترتكز أُطر المؤهلات في وضعها على إجراءات ضمان الجودة، ويمكن لهذا تحسين الثقة، وبالتالي الاعتراف بالمؤهلات، فكان لابد أن تكون إجراءات الجودة تتميز بالقوة والشفافية.
- الاعتراف بالمؤهلات أمر صعب إلى حدٍ ما في مجال التعليم والتدريب المهني، حيث هناك تنوع كبير بين أنظمة وهياكل التأهيل المهني بين الدول، فمن المتوقع قيام أُطر المؤهلات بتحسين وضوح أنظمة المؤهلات المهنية الأجنبية.

يوجد مجموعة من المبادئ موضوعة من قِبل منظمة اليونسكو ينصح بتطبيقها على كلٍ من (المستوي، نواتج التعلم، الجودة، عبء العمل) لضمان الاستخدام الفعال لأُطر المؤهلات في ممارسة الاعتراف وهى ما يلي:(UNESCO2013,5)

- **المستوى:**

– إذا تم اعتماد الإطار الوطني للمؤهلات نفسه، فهو بذلك يُعد وثيقة تستخدمها سلطات الاعتراف المختصة للتحقق من المؤهلات، ويتم تطبيق هذا على مستويات المؤهلات المدرجة بالإطار.